

## الفصل الخامس عشر

### المحافظة على البيئة وتنميتها

#### ١٥ - المحافظة على البيئة وتنميتها :

يلقي هذا الفصل الضوء على الإنجازات التي تحققت في المجالات البيئية خلال خطة التنمية السادسة، ثم يتناول القضايا الأساسية، والكفاءة الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وبيان الأهداف والسياسات والبرامج المقترحة في خطة التنمية السابعة.

#### ١/١٥ الوضع الراهن :

تتبع مسؤوليات العمل البيئي، بطبيعته المتشابكة، للعديد من الوزارات والجهات التنفيذية، كوزارة الزراعة والمياه، ووزارة البترول والثروة المعدنية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الصحة، ووزارة الإعلام، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، والجهات التعليمية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وتعد المحافظة على البيئة من المهام الرئيسة لمصلحة الأرصاد وحماية البيئة، كما تعد المصلحة مسؤولة عن التنسيق بين جميع الجهات الأخرى ذوات العلاقة. إضافة إلى متابعة النشاطات البيئية، والإسهام في وضع الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بها، وإبراز وجهة نظر المملكة إزاء قضايا البيئة على المستويين الدولي والإقليمي.

أما الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها التي أنشئت عام ١٤٠٦هـ، فتعنى بالحياة الفطرية البرية والبحرية والمحافظة عليها وحمايتها وإنمائها بما يكفل التوازن البيئي بالإضافة إلى إجراء البحوث العلمية عليها وتطبيقها.

وقد شهدت خطة التنمية السادسة تحقيق العديد من الإنجازات على صعيد العناية بالبيئة وإدارتها وتحسين أوضاعها. فقد أعدت مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، بالتنسيق مع الجهات ذوات العلاقة مشروع النظام العام للبيئة في المملكة، كما أعدت خطة لإدارة المناطق الساحلية للحفاظ على سلامة البيئة وتوازنها الطبيعي والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتدهور البيئي، وتحقيق الاستفادة المستدامة من مواردها الطبيعية. كما تم تحديث مقاييس التحكم في النفايات السامة والخطرة ونوعية الماء. وفيما يخص تحقيق التنمية المستدامة ومراعاة الاعتبارات البيئية على جميع المستويات، أعدت

المصلحة ما يسمى بجدول أعمال القرن الحادي والعشرين الخاص بالمملكة، الذي تم اعتماده من المقام السامي. وقامت كذلك بدراسة النظام الموحد للتقويم البيئي، والنظام العام للبيئة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد تمت الموافقة عليهما من قبل اللجنة الوزارية للبيئة. فضلاً عن الانتهاء من إعداد مشروع اتفاقية التعاون للمحافظة على الظلفيات المعاد توطينها في الجزيرة العربية بين المملكة ودول الجوار.

من ناحية أخرى، تم إنجاز مرحلتين من أصل خمس مراحل تضمنها مشروع دراسة الآثار البيئية الناجمة عن مصانع البتروكيماويات بمدينة ينبع الصناعية، إلى جانب البدء في دراسة الآثار البيئية الناجمة عن محطات توليد الطاقة الكهربائية، ودراسة النفايات السائلة وحصرها بمدينة الرياض.

وفي مجال الحياة الفطرية أعدت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها مسودة مشروع الاستراتيجية الوطنية للمحافظة على الأنواع الفطرية النباتية والحيوانية الرئيسة. وتم خلال خطة التنمية السادسة تحديد (٥) محميات جديدة بمساحة إجمالية تقدر بنحو (١٥) ألف كيلومتر مربع وبذلك تكون الهيئة قد وضعت (١٥) منطقة تحت نظام المناطق المحمية يبلغ إجمالي مساحتها (٨٢) ألف كيلو متر مربع، بنسبة (٣,٧%) من إجمالي مساحة المملكة. أما بالنسبة للمناطق التي يحظر فيها الصيد فتتضمن منطقة الربع الخالي ومنطقة النفود. (الشكل رقم ١/١٥).

وفيما يخص إنماء الأنواع الفطرية المهمة وإعادة توطينها في مواطنها الطبيعية، فقد استخدمت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها فسيولوجيات وتقنيات الإكثار تحت الأسر لتحقيق ذلك. كما قامت بجمع المعلومات الخاصة بالتوزيع الطبيعي وإعداد الخرائط التوضيحية للتديبات الكبيرة من العاشبات والمفترسات وبعض أنواع الطيور والنباتات الفطرية المهمة وحددت مواطنها الإحيائية الطبيعية في البيئة السعودية.

ورغم الإنجازات التي حققتها الجهات المعنية في مجال المحافظة على البيئة من أجل تحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاهية للمواطن السعودي في بيئة نظيفة خالية من التلوث، فما زالت هناك بعض القضايا البيئية التي ينبغي معالجتها وتحديد السياسات والإجراءات الملائمة للتعامل معها خلال خطة التنمية السابعة.

أدت التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة خلال العقود الثلاثة الماضية إلى بروز بعض المشكلات البيئية المتعلقة بمحدودية بعض الموارد الطبيعية كموارد المياه غير القابلة للتجديد، والتربة، والمراعي، مما يتطلب إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر، ووضع اللوائح المنظمة لترشيد المياه، وتحسين التربة، والمحافظة على المراعي وزيادة مساحتها ما أمكن.

## ٢- الوعي البيئي :

أصبح من الضروري تنمية الوعي البيئي لدى المواطنين للمحافظة على البيئة وصيانتها، والحد من مخالفات الصيد في الحميات، وبطء إجراءات تنفيذ برامج إعادة توطين الحيوانات الفطرية المهددة بالانقراض، وعدم الالتزام بإجراءات حماية البيئة في المشروعات الصناعية في المدن والمناطق الحضرية المأهولة بالسكان، حيث يؤدي نشر الوعي البيئي بين المواطنين إلى ترشيد النفقات التي تتحملها الدولة للمحافظة على البيئة، كما يسهم في تنمية السلوك الحضاري للمواطنين، مما يتطلب تكثيف جهود جميع الأجهزة المعنية بالبيئة عن طريق تكثيف حملات التوعية في الأجهزة الإعلامية المختلفة، ووضع برامج تدريبية للعاملين في المجالات البيئية، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل ذات العلاقة بالعمل البيئي، والتوسع في مناهج حماية البيئة والمحافظة على الحياة الفطرية في جميع مراحل التعليم.

## ٣- التنسيق بين الأجهزة المعنية بالبيئة :

يُعد التنسيق والتكامل بين نشاطات الأجهزة العديدة المعنية بالبيئة مطلباً ملحاً لتقليص الازدواجية وتداخل المهام، والتي تؤدي أحياناً إلى عدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح، وخاصة في مجال توحيد المقاييس والمعايير والنظم البيئية ومستويات الجودة، مما قد ينتج عنه انعكاسات سلبية على كفاءة أداء الأجهزة ذات العلاقة، لذا تتبنى خطة التنمية السابعة معالجة هذه القضية من خلال زيادة فاعلية إجراءات التنسيق والتكامل بين نشاطات الأجهزة المعنية بالبيئة.

## ٤- المعلومات والبيانات والمعايير البيئية:

يؤدي عدم كفاية المعلومات والبيانات البيئية أحياناً إلى التأثير سلباً على كفاءة أداء الأجهزة المعنية بالمحافظة على البيئة وصيانتها، وعدم الاستفادة من تحليل الظواهر البيئية وتحديد معايير الحد من المشكلات البيئية الناجمة عن النشاطات والعوامل الطبيعية، مما يتطلب توفير معلومات وبيانات كافية

عن البيئة تتاح لجميع الجهات ذات العلاقة.

#### ٥- إسهام القطاع الخاص في حماية البيئة :

لا يزال دور القطاع الخاص في صون البيئة وحمايتها محدوداً. كما أن إسهاماته في برامج ومشروعات المحافظة على البيئة وحمايتها من التدهور ليست كافية، مما يتطلب وضع ضوابط تلزم مؤسسات القطاع الخاص بتنفيذ إجراءات حماية البيئة والتقييد بها، وتأسيس صناعات لا ينجم عنها أضرار بيئية، والاستثمار في النشاطات التي تحقق العائد البيئي والمادي معاً، مع تشجيع إسهامات القطاع الخاص في أنشطة التوعية البيئية، وذلك بتأسيس جمعيات أهلية تسمى "جمعيات أصدقاء البيئة" وتكوين جمعيات مهنية وورش عمل بيئية.

#### ٣/١٥ الكفاءة الإنتاجية :

بذلت الجهات المعنية بالبيئة جهوداً ملموسة للحد من الآثار السلبية لتدهور البيئة، فقد تولت مصلحة الأرصاد وحماية البيئة تقديم المعلومات والبيانات البيئية والخدمات الأرصادية للجهات الحكومية والقطاع الخاص. كما عملت على تحسين الكفاءة الإدارية للقوى البشرية العاملة بها وزادت برامج التوعية. وقامت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها بمضاعفة مساحة المناطق المحمية بالمملكة الواقعة تحت إشرافها وزيادة تكاثر الحيوانات الفطرية تحت الأسر وإعادة توطينها. إلا أن تنفيذ طموحات خطة التنمية السابعة بشأن المحافظة على البيئة وتنميتها يتطلب بذل المزيد من الجهود لتحسين الكفاءة الإنتاجية للجهات ذات العلاقة، من خلال التركيز على ترشيح استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وحمايتها من التدهور، وتكثيف برامج التوعية البيئية الشاملة، وإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث، بالإضافة إلى وضع الخطط المناسبة لنقل التقنيات غير الملوثة للبيئة وتوطينها، وزيادة التنسيق بين الجهات ذوات العلاقة بالقطاعين الحكومي والخاص.

#### ٤/١٥ دور القطاع الخاص:

يعتمد نجاح العمل البيئي على تكامل جهود ومبادرات القطاعين الحكومي والخاص، فقد أصبح من الضروري وضع ضوابط واتخاذ إجراءات ملائمة لتعزيز دور القطاع الخاص والتأكيد على مسؤولياته في المحافظة على البيئة وحمايتها، وذلك من خلال:

- تشجيع القطاع الخاص من خلال توفير الحوافز لإقامة صناعات تعمل على استخدام التقنيات غير الملوثة للبيئة.

- مراعاة الاعتبارات البيئية عند التعامل مع الموارد الطبيعية وخاصة الموارد غير المتجددة.
- التقيد بالمقاييس والمعايير البيئية في تنفيذ المشروعات التنموية.
- دعم البحوث والدراسات البيئية.
- الإسهام في حملات التوعية البيئية.
- إنشاء جمعيات أهلية لحماية البيئة.

#### ٥/١٥ استراتيجية التنمية :

يتم تنفيذ استراتيجية المحافظة على البيئة وتنميتها من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية:

#### ١/٥/١٥ الأهداف:

- تتمثل الأهداف الرئيسة خلال خطة التنمية السابعة فيما يلي:
- المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث والتدهور والحد من التصحر.
- الحرص على تهيئة بيئة نظيفة خالية من التلوث للإسهام في تحسين نوعية الحياة للمواطنين.
- المحافظة على الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة، وبصفة خاصة الموارد غير المتجددة، بما يتماشى مع الأهداف التنموية بعيدة المدى.
- تطوير أنماط الحياة الفطرية وحمايتها وخاصة المهدة بالانقراض والعمل على إنمائها.

#### ٢/٥/١٥ السياسات:

- يتم تحقيق الأهداف الآتية الذكر باتباع السياسات التالية خلال خطة التنمية السابعة:
- وضع الإجراءات الرقابية اللازمة لمنع المخالفات البيئية والتقيد بالمعايير البيئية المحددة.
- زيادة الوعي البيئي وحفز المواطنين على المشاركة في برامج المحافظة على البيئة وتنميتها.
- مراجعة المعايير البيئية وتحديثها ووضع المقاييس والمؤشرات الخاصة بتلوث الهواء والتربة والمياه الجوفية والسطحية ومراجعتها بصورة دورية، وتطوير الإدارات المعنية بالمقاييس البيئية.
- تكثيف الأبحاث والدراسات العلمية الهادفة إلى نقل التقنيات البيئية الحديثة.
- توفير البيانات والمعلومات البيئية وتكثيف الاتصالات مع الجهات الدولية والإقليمية للاستفادة من تقنيات شبكات الاتصالات العالمية.

- زيادة التنسيق بين جميع الأجهزة الحكومية المسؤولة عن البيئة، لمنع الازدواجية وإعادة تنظيم القطاع البيئي ليضم جميع المؤسسات الحكومية والأهلية المهتمة بالشؤون البيئية.
- تحسين أساليب المسح والدراسات الخاصة بالمناطق المحمية الجديدة والمقترحة وتبادل المعلومات والآراء مع الجهات الدولية المختصة.
- تشجيع القطاع الخاص على الإسهام في مجال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحياة الفطرية.
- زيادة كفاءة إدارة المناطق المحمية وتحسين الأداء في مجال تشغيل وصيانة هذه المحميات وزيادة مساحتها.
- تشجيع القوى العاملة السعودية للعمل في مجالات العمل البيئي وصقل مهارات العاملين بالتدريب والابتعاث.

#### ٣/٥/١٥ البرامج :

تغطي برامج هذا القطاع مجالات عديدة لحماية البيئة، وخدمات الأرصاد الجوية، والمناطق المحمية، والإعلام البيئي، وذلك بهدف زيادة فاعلية الخدمات البيئية، وتوعية المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة والحياة الفطرية، ودعم وسائل الإدارة البيئية وتطويرها لتحقيق التنمية المستدامة.

#### ٦/١٥ الأهداف المحددة للنمو :

سوف تسعى الجهات المختصة بشؤون البيئة خلال خطة التنمية السابعة لتنفيذ الأهداف المحددة التالية:

- ربط الجهات المختصة بإدارة شؤون البيئة بشبكة معلومات، وتحديث معلومات الموارد الطبيعية والبيئة.
- إنشاء الجمعية السعودية لأصدقاء البيئة بالمملكة على أن يكون لها فروع بالمناطق المختلفة.
- خفض مستوى التلوث البيئي بمختلف أنواعه طبقاً للمعايير الدولية.
- إقرار النظام العام للبيئة في المملكة.
- وضع خطة وطنية للمحافظة على الحياة الفطرية وإنمائها.
- زيادة مساحة المناطق المحمية إلى (٦,٨%) من إجمالي مساحة المملكة.

- إعداد الخطط الخاصة بمكافحة التصحر والتنوع الإحيائي (البيولوجي).
- تطبيق خطة إدارة المناطق الساحلية.